

وأخيراً أصبح لإسرائيل موطناً قدم علي فوق التراب اليمني

ناصر دمج )) \*

بعد إغلاق مضائق تيران من قبل الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، بتاريخ 13 أيار 1967م، فإنه بذلك أغلق سبل الملاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر، وهو ما دفع القيادة الإسرائيلية لبدء حرب عام 1967م، ومن ثم ترسيم إستراتيجية سيطرة بعيدة المدى على البحر الأحمر، وهو ما تسبب باستهداف العديد من الدول المطلة على البحر الأحمر وفي مقدمتها اليمن، التي تتقاسم السيطرة على خليج باب المندب مع إرتيريا وجيبوتي، وسيكون من اللافت لأي مطلع على الأهداف الإسرائيلية في تلك المنطقة؛ تعرض جميع الدول المطلة على البحر الأحمر للتخريب، حتى خضعت لسلطان الهيمنة الأمريكية، وكان آخرها السودان التي جبرت ثورتها الشعبية لمصلحة إسرائيل، حتى أمست دولاً فاشلة كمقدمة لطلب المعونة الأمريكية المجيرة بالكامل لخدمة الأهداف الإسرائيلية في منطقة البحر الأحمر.

وعبر هذا المسعى طوراً جديداً من أطوار تجسيدة، بعد سيطرة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزء من شواطئ اليمن المطلة على مضيق باب المندب بدءاً من عام 2017م، وتم ذلك بعد ترحيل سكان جزيرة ميون الواقعة على مدخل مضيق باب المندب، ونقلهم إلى عدن وتوفير مساكنٍ بديلة لهم، وسبق لقوات النخبة في الجيش الإماراتي بالتعاون مع حلفاءهم من اليمنيين أن أخلوا سكان جزير "سقطري" من بيوتهم أيضاً، بهدف الاستحواذ على مساحات شاسعة من أراضي الجزر وتحويلها لمناطق عسكرية مغلقة، وبوشر بكل ذلك بعد موافقة الرئيس اليمني "عبد ربه منصور هادي" على تأجير الجزيرتين للعربية السعودية والإمارات، وبدأ العمل بتشديد منشآت عسكرية في الجزيرتين.

بما في ذلك مدارج حديثة للطائرات الحربية، وهي التي قيل عنها في البداية بأنها تخص الجيش الإماراتي؛ ولاحقاً قيل بأنها للجيش الأمريكي، لتستقر الحقيقة على أن تلك

المنشآت تابعة لسلاح الجو الإسرائيلي، وهو الهدف الذي سعت إليه إسرائيل من سبعينيات القرن العشرين.  
كيف وصلت الأمور إلى هذا الدرك من الانحطاط؟

"إسرائيل هي المسؤولة عن معظم نزاعات الشرق الأوسط" هذه هي العبارة الرئيسية في التقرير السري الذي أعدته الفاتيك حول الشرق الأوسط، ونشرت جزءاً منه صحيفة يديعوت أحرنوت الإسرائيلية بتاريخ 19 كانون الأول 2010م، ومما لا شك فيه بأن الفاتيك قد أصاب كبد الحقائق كافة المتصلة بالدور الإسرائيلي في تلك المنطقة، بعد سنوات من صمته وصمت المؤسسة الكاثوليكية عن الغطرسة الإسرائيلية، والتغاضي عن الإهانات الكثيرة للمسيحيين في البلاد المقدسة، التي لم يكن آخرها حصار كنيسة المهد في عام 2002م، بل تجاوز الأمر ذلك بكثير ليصل التخريب الإسرائيلي إلى الحفر حول أساسات كنيسة القيامة في القدس، كما هو الحال مع الحفريات التي نبشت كل حبة تراب تحت المسجد الأقصى.

أمام ذلك يمكن للملاحظ السياسي في الشرق الأوسط أن يزج بإسرائيل في كل مشكلة تحصل لبلدانه وشعوبه، ومن ضمن هذه الدول اليمن، إن الخراب الذي تشهده أرض اليمن منذ عام 2000م ولغاية الآن، لم يكن إطلاقاً من صنع الصدفة إنما هو محصلة تراكمية لمجموعة من مسببات الفشل التي تم زرعها هناك من قبل قوى استعمارية مرتبطة بإسرائيل، وبمساعدة عوامل ذاتية لا حصر لها خلال السنين الماضية، لقد كانت اليمن منذ أوائل العصر المكاربي السبئي في أواخر القرن الثامن قبل الميلاد وصولاً إلى بدايات القرن العشرين، أرض الخير ولم تكن تسميتها بأرض اليمن السعيد من باب الترف، وقد اعتبرت إحدى قطع الجنة على الأرض، وفي باطن الأرض اليمنية تكمن خيرات وفيرة ومثيرة لكل دهشة وفي مقدمتها نوعية التربة اليمنية والبتروول والمياه.

حدثني مرة الأخ والصدیق المرحوم اللواء فايز عرفات قائد منطقة جنين العسكري بعد دخول السلطة إلى الضفة الغربية وغزة، وكان قائداً للوحدة الفلسطينية التي رابطت فوق أرض اليمن بعد الخروج من بيروت عام 1982م، "إنه وبمشاركة المقاتلين الفلسطينيين المتواجدين في المعسكر قرروا استصلاح أرض المعسكر، بمحاولة زرعها بما تيسر لهم من البذور وبالفعل باثروا بزراعة الأرض وبعد مرور فترة قصيرة من الزمن، أثمرت البذور وكانت المفاجأة بأن بذور الملوخية مثلاً قد أورقت ورقاً بحجم راحة اليد الواحدة "وسأل اللواء فايز أحد المهندسين الزراعيين اليمنيين عن هذه الظاهرة فأجابته بأن تربة اليمن غنية بالعناصر الطبيعية اللازمة لنجاح أي نوع من أنواع الزراعة، وفي معرض سؤال اللواء للمهندس عن عدم وجود مشروعات

قيمة في الجوار، لاستثمار هذه الأرض النادرة، قال له المهندس إن الحكومة في هذه الديار فاشلة ولا يوجد لديها أي رؤية لإدارة الوطن".

إن هذه الواقعة تُقدم لنا فكرة ما عن اليمن، أهم جوانبها هو أن عوامل نجاحه وازدهاره مزروعة في الأرض ومقيمة مع الإنسان اليمني كظله، ولكن الأمر الذي يثير لدي كل تساؤل حول حالة الفشل المُزمنة فيه، وسوء الإدارة المحلية للدولة وغياب الحكم الرشيد، وفشل مساعي الخروج من العجز الذاتي، في بلد لا تضاهيه في الأهمية في إقليم البحر الأحمر أي بلد آخر سوى الصومال التي تمتلك ساحلاً من أطول سواحل دول إفريقيا 3300 كم، وتحتل هي أيضاً مكاناً بارزاً في سلم الدول الفاشلة وفقاً لمعيار مركز أبحاث الأزمات في كلية لندن للدراسات الاقتصادية.

ماضٍ عميق من الفشل والخيبات لفشل الدولة اليمنية العديد من الأسباب الضاربة في عمق التاريخ اليمني، ولعل التركيبة القبلية لليمن تُشكل أحد أهم تلك الأسباب، وتحوّلت على مر الزمن إلى خطّ الإعاقة الأول أمام محاولات بناء مجتمع مدنيّ حداثي، لدرجة أن النزاعات القبلية الدائمة كادت تتحوّل إلى ما يُشبه الصراعات الإثنية والقومية بين الشعوب المتغايرة في منشئها العرقيّ وليس صراعاً عابراً بين أبناء الجلدة الواحدة والدين الواحد، المتمحورة خلافاتهم حول القضايا السطحية واحتياجات الحياة وتقاسم الثروات التي يُمكن تجاوزها بالمصالحات المحلية لصالح ترسيخ أركان الدولة المبني على العدل والتعددية واحترام حقوق الإنسان، مثلما نجحت كافة الدول التي شهدت تاريخها حروباً أهلية دامية كالولايات المتحدة وإسبانيا وإيطاليا، وتحوّلت تلك الدول بعد تجاوز أزماتها إلى دولٍ قوية بسبب منهجٍ وطني واجتماعي متوازن يرمي مصالح الكل، ويضع البلاد في عهدة تداول السلطات، لأنه صمام أمان أي بلد فوق هذه الأرض، لحمايتها من الخراب وأطماع الآخرين.

إنّ الدول التي لا تُولي هذا المنهج الأهمية التي يستحقها وهو بالضرورة مُتطلب وطني إجباري لإعادة تركيب وتصميم المجتمعات القبلية وذات التراكيب الإثنية، عليها أن تواجه خطر الانهيار كنتيجة حتمية للحكم المُستبد.

### جذور المعضلة اليمنية

"لم يسبق أن قامت دولة في التاريخ اليمني تشمل كل تلك الأرض التي تقوم عليها حالياً الجمهورية اليمنية، فتلك المنطقة من جزيرة العرب حكمتها طوال تاريخها صراعات على السلطة، وكانت كلما استقوت دويلة ما في جزء منها بسطت نفوذها وسيطرتها بالقوة على ما حولها من دويلات وأراضي وعملت فيها قتلاً وسلباً ونهباً، إلى أن يدب الضعف في مفاصلها أو تظهر الفرقة بين حكامها فيتقاسمونها وتمزق من جديد إلى دويلات، أو يثور المواطنون في

المناطق التي تم اجتياحها وسلبها فيستعيدون استقلالهم بل إن كثيراً من الدويلات اليمينية مثل قتبان ومعين قد تزامن وجودهما في أجزاء مختلفة من جنوب جزيرة العرب بسبب هذه الظاهرة". (المصدر- عبدالرحمن علي بن محمد الجفري، رئيس حزب رابطة أبناء اليمن، المؤتمر الأكاديمي العلمي الذي نظمه معهد الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن 26-27/11/1995م) يُستنتج من ذلك بأن التاريخ اليميني قد تميّز بظاهرتين رئيسيتين تحكمتا في صياغة مساره وسماته وهاتان الظاهرتان هما نشأة الدويلات المتعددة والمتجاورة وظاهرة الاستقواء.

الظاهرة الأولى:-

نشأة الدويلات المتعددة والمتجاورة.

"وهي ظاهرة مستقرة في التاريخ اليميني منذ بداية العصر المكاربي السبئي وحتى إعلان الوحدة الاندماجية في أيار 1990م، لأن هذه الظاهرة كانت مألوفة ومقبولة ومشروعة لدى القبائل اليمينية، طالما امتلكت كل منها كيانها المستقل، وكانت الممالك الحضارية مثل حضرموت وسبأ وقتبان وأوسان متزامنة الوجود أيضاً إبان العصر المكاربي والعصور السبئية اللاحقة". (المصدر- المصدر السابق نفسه) كما كانت متزامنة أيضاً مع إمارات ودويلات أخرى نشأت معظمها بعد تفكك دولة معين وأستمر هذا التزامن في أغلب العصور السبئية الحميرية اللاحقة، وفي العهد الإسلامي حُبث هذه الظاهرة طيلة ثلاثة قرون ثم برزت مرة أخرى على مسرح الأحداث التاريخية واستأنفت دورها وتأثيرها على مجرى الأحداث في أواخر القرن الثالث الميلادي، وصولاً إلى حكم الأئمة وحتى إعلان الوحدة في أيار 1990م، وهذه الظاهرة اعتبرت أحد الأسباب الرئيسة التي أوزنت التاريخ اليميني سجلاً انقسامياً راسخاً.

الظاهرة الثانية :-

ظاهرة الاستقواء

وهي ظاهرة ذات نزعات بربرية متوحشة وهي المسؤولة عن تخزين طبقات سميكة من الأحقاد في الذاكرة الجمعية لليمنيين، وهي قائمة على اغتصاب حقوق الآخرين والصُغفاء من قبل الأقوياء واستعبادهم، وهي نزعة توسعية مدمرة وبسببها "تحولت الدولة المستقوية إلى دولة توسعية تكتسح كل ما جاورها من الكيانات الضعيفة، ولقد تميّزت هذه الاكتساحات التوسعية بالإكثار من القتل والسبي والنهب والسلب لكل المقتنيات المنقولة، ثم إحراق المدن والقرى وإخضاع الكيانات المهزومة للضم القسري واقتسام أراضيها وأوديتها وجبالها بين الفئات المنتصرة، واستضعاف مواطنيها وتسخيرهم لخدمة المنتصرين بعد تجريدهم من أسباب البقاء الآدمي، لذلك كان من الطبيعي أن يولد كل هذا التعسف نزعة انقسامية مشروعة للخلاص من قبضة الدولة التوسعية، ولأن الدول التوسعية التي ظهرت على مسرح الأحداث اليمينية تميّزت بالظلم والاعتصاب الشاملين، وإذلال الإنسان على أرضه فقد أثار مخاوف الكيانات المجاورة لها وأثارت غريزة التربص بها لديهم ونزعة انتقامية رهيبه لدى المهزومين". (المصدر-

مصدر سبق ذكره)

مما أسس لاستقرار عوامل الانهيار في صميم التاريخ والجغرافيا اليمينية وتعاظم آثارهما في تدمير وحدة البلاد على التوالي، فتستعيد الكيانات المهزومة مناطقها واستقلالها، والرابحون في الجولات الأخيرة يصبحوا مطاردين في الجبال، ولكون هذه الاكتساحات مدمرة في سلوكها والحاقية في نتائجها فإن آثارها الرهيبة ولد نزعة انتقامية مدمرة ومقيمة في صميم المجتمع اليميني لغاية الآن "ونشير الأحداث التاريخية إلى أن الأقوام التي تنجح في تحرير كياناتها من قبضة الدولة التوسعية لا تقف عند حدودها الأصلية بل تواصل اكتساحاتها داخل أراضي الآخرين، وعلى نفس المنوال الذي اختطته الدول التوسعية معها من قبل، وهكذا تكررت دورة الصراع التوسعي الانقسامي ولعل هذه الصراعات هي أهم الخطوط العريضة في التاريخ اليميني القديم والحديث". (المصدر- مصدر سبق ذكره)

### الجدور القديمة للمعضلة

يتضح مما تقدم بأن الأزمة تكمن في رؤية كل قبيلة أو طرف أوجهة يمنية لمفهوم وحدة البلاد، فمنهم من يرى بأن الوحدة يجب أن تتم بناء على نتائج وصلتها إليها آخر عملية استحواد، ويرى الطرف المقابل بأن الوحدة يجب أن تتم بإزالة آثار هذا الاستحواد وإعادة ما تم استلابه من الضعفاء لكي تتم الوحدة على قاعدة صافية، لقد ساهم المنهج القبلي العدواني في نبذ فضيلة الإقرار بحقوق الآخرين في الداخل اليميني وأعتقد كل طرف أن بإمكانه أن يخضع الآخر ويملي شروطه عليه ومن ثم يحقق الصلح معه بكل ما يصاحب ذلك من إحقاق وضم وظلم وتعسف، لذا فإن أي عملية توحيد للبلاد لم تتمكن من مسح هذا السجل من ذاكرة اليمينيين، وما زالت هذه الآثار تسيطر على ممارسات أهل اليمن بما في ذلك النظام الحاكم قبل الوحدة وبعدها.

### الجدور الحديثة للمعضلة

"كانت نظرة أهل اليمن الشمالي قبل عام 1962م أي قبل الاستقلال بأن أراضي الجنوب هي ملكاً لهم، وقد أصبح لهذه النظرة مخالف وأنياب بعد الاستقلال، ووجدت صدى لها في الخطاب الإعلامي الرسمي لليمن الشمالي، وأن الجنوب هو الابن الشرعي للشمال ويجب أن يعود إليه، ولعل هذه النظرة هي امتداد للثقافة اليمنية الموروثة من عهد الممالك الاستحوادية التوسعية البائدة والتي تُقدس شهوة التوسع والسيطرة والاستملاك". (المصدر- مصدر سبق ذكره)

### الجدور الاقتصادية للمعضلة

"جاء انهيار المعسكر الاشتراكي ليشكل تحولاً حاسماً فرض إعطيات جديدة في الواقع اليميني فتلاشى معه الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري الذي كان يشكل سندا للنظام في الجنوب وبدأت التفاعلات تؤدي ثمارها في الداخل اليميني، ففي هذا الوقت كان فيه الرئيس علي عبد الله صالح يقود حملة مصالحت واسعة النطاق مع كافة القوى السياسية بدءاً من تجمع المؤتمر

الشَّعبي والذي يَضمُّ مُعظمَ أَحزابِ وفَصائلِ العَمَلِ السِّيَاسي في الشَّمالِ من أَقصى اليَسارِ إلى أَقصى اليمينِ كإِطارٍ بَدِيلٍ لِلتَّعدُّديةِ الحزبيَّةِ الَّتِي كَانَتْ مُحرَمةً دسْتوريًّا، وتمكَّنه من تحقيقِ مُصالحةٍ وطنيَّةٍ في الشَّمالِ، بيَنا كَانِ نِظامُ الجَنُوبِ يُواصِلُ مُطاردةَ مُعارضيه داخلَ البلادِ وخارجها، سواءً كانوا شَخصياتٍ قَبليَّةٍ أو أَحزابِ وفصائلٍ وشَمَلَ هذا الاضطهادُ من اختلفوا مع النِظامِ من داخلِ النِظامِ نفسه وبقيَ نِظامُ الحزبِ الواحدِ والوَحدِ". (المصدر- مصدر سبق ذكره)

ولمَّ يُدركِ القائمون على النِظامِ في الجَنُوبِ أَهميَّةَ الانفِتاحِ على الآخريين ومداواةِ جراحِ الماضي وإعطاءِ الحَقِّ للقوى الوَطَنيَّةِ الأخرى في الإعلَانِ عن نَفْسِها، بل رَفَضُوا أَيَّ مُصالحةٍ أو دعوةٍ لِلوَحدةِ الوَطَنيَّةِ على مُستوى الجَنُوبِ قبلَ إعلانِ الوحدةِ مع الشَّمالِ عامَ 1990م، واستمروا بَعدها في حَنقٍ وتَحجيمِ القوى السِّيَاسيَّةِ الأخرى على مُستوى الجَنُوبِ، ولمَّ يُدركِ الحزبُ الاشتراكي هذا الخَطَأَ إلا في وقتٍ مُتأخِّرٍ من الحَرَبِ الأهلِيَّةِ الأُمُرُ الَّذِي تَسبَّبَ في بُروزِ نزاعاتٍ داخلِيَّةٍ في الحزبِ الاشتراكيِّ الحاكمِ في عامَ 1989م وأوائلَ عامَ 1990م، ما أُنذِرَ بِصراعٍ جَدِيدٍ، وكانَ نِظامُ الشَّمالِ أيضًا يُعاني من تَمزُّقٍ تَدريجيٍّ في صُفوفِهِ وتَفكُّكٍ مَلحوظٍ بَعْدَ أَنْ دَخَلَ في مشاكلٍ مع العديديِّ من القَبائلِ في مُحافظَتَي مَأربِ والجَوفِ.

"لِذا لَمْ يَسْتَطِعْ أَيٌّ من النِظاميِّينِ الاستِفادةَ من الطفرةِ النِفطِيَّةِ في الخَلِيجِ ولمَّ يُحسِنوا استِثمارَ وتَوظيفِ الأموالِ الكَثيرةِ الَّتِي كَانَتْ تَتدفقُ من المُغتَربِينِ ومن مُساعداتِ دولِ الخَلِيجِ، واستخدموا الفائِضَ التَّقدي لِمَلئِ الأسواقِ بالموادِ الاستهلاكيَّةِ الكَماليَّةِ وبالتالي تضاءَلَتْ تَحويلاتُ المُغتَربِينِ وانخَفَصَتْ مُساعداتُ دولِ الخَلِيجِ وتوقَفَ دَعْمُ الإِتِّحادِ السوفيتيِّ، وبَدَأَ في الأفقِ نِظامٌ عالميٌّ جَدِيدٌ أَفضى إلى زوالِ الإِتِّحادِ السوفيتيِّ وحُلُفائِهِ عن خارِطةِ الكَونِ وفي مُقدِمةِ هَذِهِ الدُولِ اليَمَنِ الجَنُوبيِّ". (المصدر- مصدر سبق ذكره)

على هَذِهِ الخَلْفِيَّةِ من التَّحويلاتِ العالَمِيَّةِ الهائلةِ أُعلِنَتْ الوحدةُ بَينَ شَطْرَيِ اليَمَنِ في 22 أيارَ 1990م، لكن أحقادَ الماضي جَعَلَتْ من هَذَا الإعلَانِ إعلانًا شكليًّا أَقتصرَ على العَلْمِ والنَشيدِ واسمِ الدُولَةِ وبقِيَّتِ القَوَانِينُ والأنظِمَةُ على حالِها والحُكُومةُ حُكُومتَينِ وكلِ وزارةٍ ووزارتَينِ والجَيْشُ جَيْشَينِ والأَمِنُ أَمَنَينِ والعَمَلَةُ عَمَلَتَينِ، رَغْمَ وجودِ مَجَلِسِ رِئاسةٍ واحدٍ بِرئيسٍ ونائبٍ رَئيسٍ إلا أنَّ ما كانَ واقِعًا هوَ وجودُ رَئيسَينِ بِمُسمى رَئيسٍ ونائبٍ رَئيسٍ.

## الحرب الأهلية

بِسببِ كُلِّ ذَلِكَ انهارتِ الثِّقَةُ بَينَ زُعَماءِ البلادِ انهيَّارًا دَمَويًّا، واجتاحتِ الشَّطْرُ الشَّمالِي من اليَمَنِ الشَّطْرَ الجَنُوبي بِكُلِّ ما رافَقَ ذَلِكَ من بشاعةٍ وَقَتْلٍ لِلمدَنِيِّينِ من أبناءِ الشَّعْبِ اليَمَنيِّ وتمكَّنتُ صنِعاءُ بِاجتياحِها لِلْمُحافظاتِ الجَنُوبيَّةِ والشَّرقيَّةِ من أَنْ تَمَدَّ مَساحَةُ نُفوذِها وسلطاتِها لِتشملَ كافَةَ المُحافظاتِ الجَنُوبيَّةِ والشَّرقيَّةِ، إِنَّ هَذِهِ الحَرَبَ بِكُلِّ ما رافَقَها من عَمَلِيَّاتٍ نَهَبٍ وَسَلْبٍ وَقَمْعٍ وإهانةٍ لِلجَنُوبيِّينِ أسَّستُ لِنِظامٍ من الفِصلِ الجَهويِّ الظالمِ بَينَ الشَّمالِ والجَنُوبِ بِسببِ

العديد من الممارسات القمعية والتمييزية بعد ذلك، وما زالت قائمة حتى اليوم، وأنا أشك أن يستقيم لليمن أي حال بعد هذه الحرب، وأن اليمن لن تتوحد أراضيها إلا بزوال المسببين لها من الجانبين وبرز جيل جديد من القادة الوطنيين يمكنهم طمس آثار الأحقاد بإجراءات وحدوية جادة وجوهريّة.

دولة الظلم زائلة حتى لو كانت مسلمة، ودولة العدل باقية حتى لو كانت كافرة لعلّ هذا القول الذي يرقى لمرتبة النظرية (لابن خلدون)، يقدم لنا وصفة نموذجية لتشخيص حالة النظام اليمني لاستدراكه من الوقوع في منزلق التشرذم في ضوء الحرب البانورامية الدائرة رحاها الآن فوق التراب اليمني، الأمر الذي سيقود إلى إضعاف اليمن على نحو يسهل على الآخرين الاستحواذ عليه واقتسامه بين دول الجوار العربي والإفريقي والطامعين القادمين من خلف البحار، إن السلسلة العنقودية المتفجرة من المشاكل التي تعصف باليمن ما هي إلا نتيجة طبيعية لفشل النظام السياسي والاجتماعي وانحياز رأس السلطة لطرف داخلي ضد طرف ثان واجترار الماضي البغيض في ممارسة شهوة إخضاع الخصوم الداخليين والاستحواذ عليهم بدلاً من العمل على إشاعة نظم العدل والمساواة والمواطنة الصالحة، إن غرق النظام اليمني في هذه الممارسات هو غوصاً حتى قمة الرأس في القصور والعجز الذاتيين، وهو تعبير عن عدم أهلية رأس السلطة في اليمن للإمساك بها لأن نتيجة ذلك ستؤدي باليمن إلى الغرق في المضيق حتى تصبح صيداً سهلاً ليس لإسرائيل فحسب بل للقراصنة الصوماليين أيضاً.

إن كافة المعطيات الدالة، على رُسوخ حالة الفشل اليمني الداخلي هي من صناعة اليمن واليمنيين ولا علاقة لغاية الآن بأيّ تدخلات خارجية بها، إن عجز النخب السياسية اليمنية عن تجاوز الماضي القبلي البغيض هو الذي وفر هذا المناخ الدموي للفرقة وانقسام البلاد، ومما لاشك فيه بأن بلداً بهذه المواصفات وسيطر على موقع جغرافي استراتيجي لا يستحقه، كبوابة البحر الأحمر الجنوبية ستجعله هدفاً سهلاً لأطماع الباحثين عن أمنهم وسلامة شعوبهم ومصالحهم القومية العابرة للمحيطات، لذا على اليمن أن يفلق على مستقبله، وعلى قلبه المرهق أن لا يتوقف عن الحفقات وهو يعدّ اللحظات التي تفصله عن ساعة مواجهة الغزاة على السواحل اليمنية، وأخشى أن يكون المخرج الوطني للنجاة قد أصبح خلف قادة اليمن وقادة الأمة العربية معها، لذا من المؤكد أن هذا النظام سيزول بظلمه لكن الخشية على البلاد من العودة للانقسام الجغرافي والجهوي والقبائلي من جديد تبقى أكبر الهوموم القومية للأمة.

موقع اليمن في استراتيجية الآخرين  
لقد رشحت هذه القوضى جمهورية اليمن ليصبح أحد أركان الاستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية للسيطرة على الجزء الجنوبي من الشرق الأوسط وخاصة بعد اعتماد إدارة بوش الأولى 2001م - 2004م لمشروع "الشرق الأوسط الجديد" لأنه بلد سهل المنال، ومرابط على رأس ممر مائي ضروري وخطير لإسرائيل وهو طريق البحر الأحمر عبر باب المندب وبالعكس، ومن المعلوم

أنَّ إسرائيلَ تَبَدَّلَ كُلُّ ما لَدَيْهَا من مَساعي لِسَيْطِرَةِ على هذا الممر بعد عام 1973م، ومن ضمنِ هذه المَساعي الَّتِي سَنَتَطَرَّقُ إِلَيْهَا ما يلي:-

أولاً- توسيعُ التَّواجِدِ العَسْكَريِّ الإسرائيليِّ في مَنطِقَةِ باب المندبِ كجزءٍ من الاهتمامِ الإسرائيليِّ باليمن.

ثانياً- تَفْعِيلُ تَنظِيمِ القاعِدةِ في اليمنِ لِاستكمالِ مُهمَّةِ تَفْكِيكِ الدَّولةِ، الَّتِي بدأتها القَبائِلُ وإيجادُ مُبررٍ للتَّواجِدِ العَسْكَريِّ البَرِّيِّ في اليَمَنِ في إطارِ المُطارِدةِ السَّاخِنةِ لِتَنظِيمِ القاعِدةِ الدائِرةِ رِحاها في دولِ الشَّرْقِ الأوسَطِ الجَدِيدِ.

ثالثاً- إطلاَقُ يَدِ القِراصِنَةِ الصوماليِّينِ في بَحْرِ العَرَبِ وبابِ المندبِ لِصنِاعةِ ذَرائِعِ تُبررُ الوجودَ العَسْكَريِّ الأَمْرِيكِيِّ والإسْرائِيلِيِّ المُباشِرِ.

أولاً- توسيعُ التَّواجِدِ العَسْكَريِّ الإسرائيليِّ في مَنطِقَةِ باب المندبِ كجزءٍ من الاهتمامِ الإسرائيليِّ باليمن.

أُدرِجُ البَحْرَ الأَحْمَرَ في نُصوصِ الاستِراتيجِيَّةِ العَسْكَريَّةِ الإسرائيليَّةِ في مَكانِ بارزٍ وهامٍ وَقَدْ عَْتَبَرَهُ (ديفيدُ أبْنُ جورِيون) "الطَّرِيقَ الوَحِيدَ لِاتِّصالِ إسرائيلِ بِشَرْقِ الكُرَّةِ الأَرْضِيَّةِ" وفي هذا الإِطارِ مَنَحَتْ إسرائيلُ مَدِينَةَ إيلاتِ أَفضَلِيَّةٍ عُلْيَا في بَرامجِ التَّطويرِ الدَّاخِليِّ واعْتَبَرَتْ مَنطِقَةَ تَطويرِ (أ) في كافَةِ عُهُودِ الحُكوماتِ الإسرائيليَّةِ المُتَعاقِبَةِ وَفَرَضَ حَوْلَ إيلاتِ طَوقاً أَمْنِيّاً في داخِلِ إسرائيلِ، ولَعَلَّها المَدِينَةُ الإسرائيليَّةِ الوَحِيدَةُ الَّتِي يَتِمُّ الدُّخولُ إِلَيْها مِنْ قِبَلِ الإسْرائِيلِيِّينَ بِتَصريحِ مُسَبِّقٍ لِغايَةِ وَقْتِ قَريبٍ، وما زالَ هذا الحَظَرُ ساري المَفْعولِ على العَرَبِ الَّذينَ يَحْمِلونَ الجَنسِيَّةَ الإسرائيليَّةَ وَسُكانِ الضِّفَّةِ الغَربيَّةِ، إلى ذلكِ فَإِنَّهُ تَمَّ تَطويرُ ميناءِ إيلاتِ لِيصْبِحَ ميناءً مَدنيّاً وَعَسْكَريّاً في آنٍ واحِدٍ، مما يَعمُكُ الأهميَّةُ الاستِراتيجِيَّةُ بالنسبةِ لإسرائيلِ.

"وقَدْ حَاولَتْ مِصرُ بِالتَّعاوُنِ مع العَرَبِيَّةِ السُّعودِيَّةِ تَعطيلُ المَساعي الإسرائيليَّةِ الهادِفةِ إلى المُرورِ في البَحْرِ الأَحْمَرَ، ومن أَجلِ ذلكِ قَدِمَتْ العَرَبِيَّةُ السُّعودِيَّةُ لِمِصرَ في عام 1950م، جَزيرَتِي (تيرانَ وصِنافير) المُقابِلَتانِ لإيلاتِ وَوَضَعَتْهُما تَحْتَ السَّيِّطِرَةِ العَسْكَريَّةِ المِصرِيَّةِ والهِدْفُ من ذلكِ تَقْييدِ المِلاحَةِ الإسرائيليَّةِ وكانَ هذا الإِجراءُ من ضمنِ الدوافِعِ الَّتِي أدَّتْ إلى العَدوانِ الثُّلاثِيِّ

على مِصرَ عام 1956م". (المصدر- علي عبود راضي، الاستِراتيجِيَّةُ الصَّهيونِيَّةُ في مَنطِقَةِ القَرْنِ الأَفْرِيقيِّ، مِجلَةُ الأَمْنِ القَومِيِّ، بَغداد، أيلول، 1991م، ص110)

وعندما فَرَضَتْ مِصرُ حِصاراً على الكَيِّانِ الصَّهيونِيِّ بِاحتِلالِ مَدخَلِ حَلِيجِ العَقَبَةِ تَسبَّبَ هذا الإِجراءُ المِصرِيُّ بِشَنِّ إسرائيلِ حَرْباً شامِلةً ضِدَّ مِصرَ وسُورياَ والأردنَ في 5 حَزيرانَ 1967م، وأدْرَكَتْ الدُولُ العَرَبِيَّةُ بَعْدَ ذلكِ وَخاصةً دولِ الطُوقِ والدُولُ المُطِلَّةُ على البَحْرِ الأَحْمَرَ حَجمَ الخَطرِ الإسرائيليِّ المُحدَقِ بِها وأدْرَكَتْ مَدَى أَهميَّةِ البَحْرِ الأَحْمَرَ بالنسبةِ لِلاستِراتيجِيَّةِ

الإسرائيلية لا سيما مضيق باب المندب بوصفه حلقة وصل بين إسرائيل وجنوب شرقي آسيا وأفريقيا، وخلال الفترة الواقعة بين أعوام 1970-1973م حققت الاستراتيجية الإسرائيلية تقدماً استهلالياً لافتاً في المنطقة، وذلك بإقامة علاقات سرية عسكرية واستخبارية مع أثيوبيا مما ضاعف من حجم الخطر والتهديد لمصالح دول حوض البحر الأحمر وفي مقدمتها اليمن التي انخرطت انخراطاً مباشراً في حرب عام 1973م، بإرسالها قوات عسكرية أغلقت المضيق أمام الملاحة الإسرائيلية، وتطور الدور اليمني في الشق السياسي بعد أن قدمت اليمن لجامعة الدول العربية تقريراً مفصلاً عن النشاطات الصهيونية على الساحل الإريتيري واكتشاف شبكة تجسس إسرائيلية بقيادة العقيد (باروخ مزراحي) الذي تم القبض عليه في مدينة الحديدة وهو يرسم ميناء الحديدة بكل تفاصيله من على ظهر قارب صغير أستأجره من أحد الصيادين الفقراء، وكان مقر هذه الخلية جزيرة بريم وسط مضيق باب المندب كانت مهمتها جمع المعلومات عن منطقة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، ومراقبة السفن الإسرائيلية وحمايتها وتأمين سلامة مرورها من المضيق، وفي إثر ذلك أرسلت الجامعة العربية مبعوثين ولجان لتقصي حقيقة الموقف فتثبتت من صحة الأمر، وتأكدت من أن إسرائيل قد استأجرت من أثيوبيا أيضاً جزر (أبو طير وحالب ودهلك) بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، وجددت اليمن والدول المطلة على البحر الأحمر دعواتهم لعقد مؤتمر عربي في جدة في 15 تموز 1972م، من أجل الأمر ذاته.

وفي يوم 6 تشرين الأول 1973م، هاجمت الجيوش المصرية والسورية إسرائيل وجرى التنسيق العربي لأول مرة في مجال تأكيد حق العرب في تجسيد سيادتهم على مياههم لا سيما البحر الأحمر، وتمثل ذلك بإغلاق مضيق باب المندب في وجه الملاحة الإسرائيلية، حيث قامت اليمن بإرسال قوات عسكرية في يوم 14 تشرين الأول 1973م، إلى عدد من جزر البحر الأحمر لمنع أي محاولة إسرائيلية تستهدف احتلال الجزر.

بعد ذلك وخلال الفترة الواقعة بين 1973-1979م، تواصل عقد هذه المؤتمرات وخرجت بتوصيات عديدة لحماية البحر الأحمر وتحديده عن الصراعات الدولية والتأكيد على غرويته، والتوصية بضرورة التعاون بين الدول المطلة على سواحل واستغلال ثرواته لخير شعوب المنطقة والتصدي للمساعي الإسرائيلية في توطيد علاقاتها مع البلدان الإفريقية القريبة من المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وفي تشرين الأول 1977م، أرسل اليمن الشمالي مذكرة سرية إلى الجامعة العربية يؤكد فيها تزايد الوجود العسكري الإسرائيلي والأثيوبي في منطقة ساحل إريتريا وباب المندب، بعد أن باع أثيوبيا الشريط الساحلي الإريتيري للمخابرات الصهيونية، الأمر الذي سيمكن إسرائيل من تهديد النفوذ اليمني في المنطقة سيما أن بعض الدول العربية سلكت سلوكاً عدائياً تجاه بعض الدول الأفريقية رمنذاك، كنتيجة طبيعية لعدم وجود سياسة عربية موحدة للتعامل مع دول القرن الأفريقي بالإضافة إلى تعمق الخلافات بين الدول العربية

ذاتها المَوجودة في القرن الأفريقي كجيبوتي والسودان والصومال، مما قدّم خدمةً مجانيةً للمساعي الإسرائيليّة في مُواصلَةِ اختراق المنطقة وتزامن ذلك مع زوال الخطر المصري بشكلٍ كُلّي من أمام المِلاحَةِ الإسرائيليّة في البحر الأحمر بعد التوقيع على مُعاهدة كامب ديفيد في 16 آذار 1979م، وشرعت المِلاحَةُ الإسرائيليّة في خليج العقبة ومضائق تيران وقناة السويس، وأصبحت إسرائيل تُمارسُ دوراً يفوق حَجْمها الفعلي في المِياه الدوليّة ورسخ وجودها في منطقة البحر الأحمر، وفي هذا السياق شرح قائدُ سلاح البَحريّة الإسرائيلي رؤية إسرائيل المُستقبلية للبحر الأحمر قائلاً "إنّ سيطرة مصر على قناة السويس لا يَضَع بين يديها سوى مُفتاح واحد فقط من مفاتيح البحر الأحمر، أما المُفتاح الثاني والأكثر أهميّة من الناحية الاستراتيجية فهو باب المندب، لذا على إسرائيل أن تعملَ جاهدةً للسيطرة على هذا المعبر المُهم وعليها أن تُطور سلاح البَحريّة بشكلٍ نوعي".

ويقولُ الكاتبُ الإسرائيلي أياهو سالبيتر، عن استراتيجية إسرائيل في البحر الأحمر أيضاً "إنّ المُتخصصين في شؤون [الدفاع الإسرائيلي] والمخططين يُدركون جيداً مدى خُطورة التهديد العربي المُحدق بالبحر الأحمر مما يُعطي أهميّة خاصة للعلاقات الإسرائيليّة مع الدول غير العربيّة الواقعة في شرق أفريقيا" وإنّ التحوّلات الجذريّة الكاسحة التي شهدتها الكون بعد انهيار الإتحاد السوفيتي وحلفائه وحصول إريتريا على استقلالها من أثيوبيا وفزت لإسرائيل مُناخاً أفضل للعمل في شرق أفريقيا، وتعزيزُ علاقاتها مع دول القرن الأفريقي.

إريتريا رأس الحربة الإسرائيلية في جنوب البحر الأحمر إنّ إقدام إريتريا على احتلال جُزر حَنيش في 15 كانون الأول 1995م، بدعم وقيادة إسرائيليّة ميدانيّة، هو هدفاً تطلعت إسرائيل إلى تحقيقه مُنذُ زمن طويل، لأنّه يُحقق لها السيطرة على البحر الأحمر، حدّث ذلك بعد تمكّن إسرائيل من الالتفاف على استقلال إريتريا وتوثيق العلاقة مع حكومتها وسارعت إلى تقديم الدّعم للجناح الذي تزعمه أسياس فوري، ففي عام 1990م، زار وفدٌ إسرائيلي أسمية برئاسة (شائول شينه) وأستطلع الوضع في إريتريا وجنوب البحر الأحمر، ومن ثمّ وضعت إسرائيل خطةً عاجلةً للتحرك نحو أفريقيا ناقشها الكينست الإسرائيلي في 16 آذار 1992م، في جلسة سرية لمدّة خمس ساعات ومن أهم ملامحها الآتي:-

- 1- التحرك نحو أفريقيا عبر البوابة الإريتريّة، ما سيُسرع في تطوير علاقات إسرائيل مع الدول الأفريقيّة كنيجيريا وزامبيا وتوجو وموزمبيق وكينيا، وذلك لمواجهة النفوذ العربي في أفريقيا.
- 2- تعزيزُ الوجود العسكري الإسرائيلي في البحر الأحمر، وعلى سواحل إريتريا والعمق الإثيوبي وقد تمّ إيفاد 1700 خبير عسكري إسرائيلي إلى إريتريا في عام 1990م لتدريب الجيش الإريتيري.
- 3- تقوية العلاقات الاقتصادية بين إريتريا وإسرائيل.

وكانت نتيجة أن أحكمت إسرائيل سيطرتها على النخبة السياسية في إريتريا من خلال بناء القصور الفخمة لها وتقديم 60 منحة دراسية لطلاب إريتريا في إسرائيل فضلاً عن تبادل الزيارات الإعلامية والثقافية وقام وفد عسكري أممي واقتصادي بزيارة سرية إلى إريتريا في 13 شباط 1993م، واستمرت الزيارة خمسة أيام أسفرت عن توقيع اتفاق مبدئي وبعدها جرى التوقيع عليه بشكل رسمي في تل أبيب في آذار 1993م، بين إسحاق رابين وأسياسي أفورقي ويقضي الاتفاق بأن تتولى إسرائيل تزويد أسمره بالخبراء الزراعيين والعسكريين وإقامة البنية الأساسية الكاملة للمجتمع الإريتري مقابل السماح بالوجود العسكري الكامل لإسرائيل في إريتريا وإعطاء الإسرائيليين وجهاز الموساد حرية الحركة والتنقل داخل الأقاليم الإريتيرية على أن ترفض أسمره أي أنشطة تعاون مشترك مع الدول العربية، وتأجيل فكرة انضمامها لجامعة الدول العربية إلى أجل غير مسمى.

وفي إثر هذا الاتفاق وصل عدد الجنود الإسرائيليين في إريتريا إلى ثلاثة آلاف جندي، واستقلوا قواعدهم العسكرية في الأقاليم القريبة من السودان واليمن، لا سيما قمة جبل سوركين في جزيرة ميون القريبة من مضيق باب المندب مدخل البحر الأحمر، وثبتت على قمة ذاك الجبل رادارات مراقبة للسفن المارة عبر باب المندب حيث تمر أكثر من 17 ألف سفينة سنوياً وحوالي 30% من الإنتاج النفطي العالمي، وفي منتصف تشرين الثاني 1995م، حاولت القوات الإريتيرية (قبل المساعدة الإسرائيلية) احتلال جزيرة حنيش الكبرى بالقوة، لكنها فشلت إذ تمكنت القوات اليمنية من استعادة الجزيرة وصدت القوات الإريتيرية المعتدية، حيث كان ميزان القوة لا يمكن إريتريا من النجاح باحتلال جزيرة حنيش بمفردها.

محاولة احتلال جزيرة حنيش من قبل إريتريا  
يتشكل أرخبيل حنيشمن مجموعة جزر واقعة أمام محافظة الخوجة اليمنية الساحلية، ويعد الأرخبيل أقرب الجزر اليمنية إلى الممرات البحرية في البحر الأحمر، والأكثر قرباً من السفن المتجهة إلى مضيق باب المندب، أو القادمة مباشرة منه، في السبعينيات سمحت اليمن للثوار الإريتريين بتخزين الأسلحة في هذه الجزيرة لاستخدامها في صراعاتهم ضد النظام الإثيوبي وبني فنار في مطلع الثمانينيات في الجانب الشرقي من رأس عربات في جزيرة زقر ويتيح ارتفاع جبل زقر الإشراف على كل الممرات الدولية، لخطوط الملاحة في البحر الأحمر ويمكن مشاهدة الساحل الإريتري من على قمته.

لذلك تتمتع هذه القمة بأهمية عسكرية كبيرة، أما جزيرة حنيشالكبرى، فتتمتد من الشمال إلى الجنوب الغربي، وتبلغ مساحتها 66 كم، وتوجد جنوب جزيرة زقر جزيرة حنيش الصغرى، وهي جزيرة صخرية بركانية، يبلغ أعلى ارتفاع لها عن سطح البحر 127 قدماً، وتصل مساحتها إلى 10 كم2، وتبعد عن الساحل اليمني حوالي 25 ميلاً بحرياً وعن الساحل الإريتري حوالي 47

ميلاً بحرياً، وقد بنت عليها مؤسسة الموانئ اليمنية فناراً عام 1981م". (المصدر- المنتدى العربي للدفاع والتسلح، التاريخ العسكري العام - ( general military history )

وكانتْ جُزْرَ حنيش موضع نزاع بين اليمن وأثيوبيا قبل استقلال إريتريا عام 1993م، وشهدتْ بعض الفترات موجات خلاف بينهما، مثلما حدث عام 1974م، وتشيرُ معظم المصادر والخرائط إلى أنَّ إريتريا سبق لها أن اعترفت بتبعية تلك الجزر لليمن وبعد تحقيق الوحدة اليمنية عام 1990م، وعملت اليمن على إنشاء الفنارات في الجزر وإدارتها وصيانتها، وصممت لتعمل بالطاقة الشمسية بالاتفاق مع شركة سيمنز الألمانية، خدمة للملاحة العالمية في الممرات الدولية للبحر الأحمر، التي تقع جميعها في المياه الإقليمية لليمن، وتعزيزاً لحقوقها التاريخية في السيادة على جزرها في البحر الأحمر.

"فسمحت اليمن الشمالي لفصائل الثورة الإريترية باستخدام الجزر اليمنية في البحر الأحمر، بما فيها مجموعة جزر حنيش الكبرى خلال نضالها لتحقيق استقلال إريتريا ولم تكن تلك العناصر تتعرض للمطاردة عند دخولها إلى المياه الإقليمية لتلك الجزر، سواء خلال العهد الإمبراطوري في إثيوبيا أو أثناء حكم الرئيس "منجستو هيلما ماريام" إدراكاً من إثيوبيا أنَّ هذه الجزر ليست تابعة لها، كما سمح اليمن الشمالي لجمهورية مصر بالتواجد في الجزر اليمنية في البحر الأحمر خلال تحضيرات مصر لحرب تشرين الأول 1973م، بموجب اتفاق سري وقعه اليمن ومصر في 12 أيار 1973م، ولم تعرض إثيوبيا، أو أي دولة أخرى، على ذلك القرار اليمني". (المصدر- المصدر السابق نفسه)

ومُنذ استقلال إريتريا في 25 أيار 1993م، لم تُثر مشكلة جزيرة حنيش من قبل النظام الإريترى ولم تتقدم الحكومة الإريترية بأي مطالب أو إدعاءات تحمِلُ هذا الفحوى وواصلت الحكومة اليمنية التصرف كما اعتادت دائماً، باعتبار تلك الجزيرة تابعة لها واستمرت باسطة سيادتها عليها من خلال وجود حامية عسكرية صغيرة فيها واستخدامها من قبل الصيادين اليمنيين كما ظلت الأطراف الخارجية أيضاً، تتصرف على أساس تبعية تلك الجزيرة للسيادة اليمنية، حتى إنَّ الأجانب الذين يزورون جزيرة حنيش الكبرى لأغراض سياحية، كانوا يأخذون الإذن من الحكومة اليمنية، ولكن فجأة شهدت العلاقات اليمنية الإريترية تدهوراً مفاجئاً قبيل نهاية عام 1995م، بسبب نزاع مفاجئ فجرته إريتريا حول ملكية الجزر وخاصة جزيرتي حنيش الكبرى والصغرى وجزيرة زقر.

وطالبت إريتريا في النصف الأول من تشرين الثاني 1995م، بإجلاء الحامية اليمنية الموجودة في جزيرة حنيش الكبرى، على اعتبار أنها أرضي إريترية، فأرسلت اليمن وفداً إلى أسمره للتفاوض مع المسؤولين الإريترين، حول ترسيم الحدود البحرية وتم الاتفاق، في اجتماع 7 كانون الأول 1995م، على تأجيل المباحثات حول ترسيم الحدود إلى ما بعد شهر رمضان من عام 1996م.

الاحتلال الإسرائيلي للإريترية للجزر اليمنية

إنَّ نَجَاحَ إريتريا في احتلالِ جَزيرة حنيش اليمينية كانَ مُحصِلةً للتعاونِ العسكري الإريتيري الإسرائيلي، الَّذي بدأ عام 1994م كما ذكرنا، بعد أن تمكنت إسرائيلُ من إحكامِ سيطرتها على النُّظام الإريتيري الحَدِيث، وقد حاولت إريتريا احتلال هذه الجُزر في المَرَّة الأولى في يوم 15 تشرين الأول 1995م لكن هذه المُحاولة باءت بالفشل وتصدت لها الحامية اليمينية في الجُزر، والمُكوَّنة من 300 رَجُل فقط لاغير، لكن الرئيس الإريتيري "أسياسي أفورقي" تَوَجَّه على الفور إلى إسرائيل لمقابلة إسحاق رابين في نهاية تشرين أول 1995م، طالباً المُساعدة وقد حصلَ بالفعل على صَفقة أسلحة حَديثة مُؤلفة من ست طائرات هليكوبتر من طراز (بلاك هوك ودولفين) وطائرة واحدة من طراز (عرباه) خاصة بمهام الاستطلاع البحري، ومنظومة رادار بحري، ومجموعة صواريخ بحر/بحر من طراز (جبرائيل) وستة زوارق بحرية من طراز (ريشيف و ساعر) وجميع هذه الأسلحة استُخدمت في الهُجوم الإريتيري الثاني على الجُزر اليمينية في يوم 15 كانون أول 1995م، بالإضافة إلى وحدة من الجنود والضباط الإسرائيليين الذين قاموا بمُشاركة القوات الإريتيرية الهُجوم على الجُزر وتَشغيل المُعدات والأسلحة الإسرائيلية بقيادة المُقدِّم طيار (مايكل دوما).

وكشفت التقارير (الإسرائيلية) بعد انتهاء الأزمة بأن سيطرة إريتريا على جزيرة حنيش تندرج في إطار استراتيجية إقليمية وقائية تُنفذها (إسرائيل) تحسباً لتهديدات سودانية ويمينية وإيرانية محتملة، ستعرض الملاحقة الدولية في البحر الأحمر للخطر، أو إغلاق مَنافذ الوصول لميناء إيلات عبر باب المندب على غرار ما قامَت به اليمن عام 1973م، وأسفر الهُجوم الإريتيري الإسرائيلي على جزيرة حنيش عن سُقوط ثلاثة قُتلى من أفراد الحامية اليمينية واحتلال الجزيرة، وقد بادرت الحكومة اليمينية إلى إجراء اتصالات مع الحكومة الإيتيرية، بهدف احتواء الموقف وذلك تأكيداً لحرص اليمن على علاقاتها مع إريتريا، ورغبتها الصادقة في حل أي خلافات حول الحدود البحرية معها عبر الحوار والتفاوض السلمي وطبقاً للقوانين والمواثيق الدولية، ولم يلجأ اليمن لاستخدام القوة، واكتفى بالمفاوضات المباشرة التي أفصت إلى التحكيم الدولي، تلبيةً لنداء جامعة الدول العربية لضبط النفس، والسعي لإنهاء العدوان بالحوار بالطرق السلمية، يستنتج من حصل ما يلي:-

- أ. بناءً على طلب من الولايات المتحدة قامت القوات الإيتيرية بملاحقة أعضاء منظمة (جبهة حماس الإيتيرية الإسلامية) وطردها من الجُزر للحفاظ على سلامة النُّظام الإيتيري.
- ب. إظهار إريتريا كلاعب جديد وهام في منطقة باب المندب، وذلك مُكافئة لها على انخراطها في المعسكر الموالي لإسرائيل، ومُزاحمة اليمن في السيطرة على المضيق.
- ج. إحباط فكرة عُروبة البحر الأحمر من خلال إريتريا التي رفضت إعلان هويتها العربية والانضمام لجامعة الدول العربية.

"عقب ذلك أصدر مجلس الأمن الدولي بياناً في 26 آب 1996م، دعا فيه الطرفين إلى الامتثال لاتفاق المبادئ والامتناع عن استخدام القوة، وفي 9 تشرين الأول 1998م أصدرت المحكمة الدولية قرارها النهائي الخاص بالمرحلة الأولى، وقضى بملكية اليمن لجزر أرخبيل حنيش البالغ عددها (43) جزيرة، بما فيها جزر حنيش وجبل زقر المتنازع عليهما، وفي الأول من تشرين الأول 1998م قامت إريتريا بتسليم الجزيرة للقوات اليمنية تنفيذاً لحكم المحكمة". (المصدر- نزار العبادي، احتلال جزيرة حنيش. أسرار المؤامرة)

## ثانياً- تنظيم القاعدة

ارتبط اسم تنظيم القاعدة بجمهورية اليمن بعد التفجير الجانبي للمدمرة الأمريكية (يو.أس. أس. كول) في خليج عدن في تشرين الأول 2000م، واعتُبر هذا التاريخ بداية لنشأة مُتغيرين هاميين رافقا هذا الحدث وهما صعود القاعدة، وبداية انهيار السلطة المركزية التدريجي، حيث سيساعد المُتغير الأول في تعزيز الثاني بشكل تلقائي، وتجلي انهيار السلطة اليمنية في عدم تمكنها من بسط سيطرتها على مناطق واسعة من البلاد وعلى حدودها مع العزبة السعودية وميائها الإقليمية، لأنها كانت تخوض صراعاً داخلياً مريعاً في الجهات الأربعة من البلاد، الأول في الشمال ضد الحوثيين، والثاني ضد الحراك الجنوبي في الجنوب، والثالث ضد تنظيم القاعدة، والرابع ضد الفساد والفقر وارتفاع معدلات البطالة وانكماش عائدات النفط وتراجع إمدادات المياه، وعدم انضباط القبائل.

إن مثل هذه المناخات تُشكل ملاذاً آمناً لمنظمات مثل القاعدة، التي تسللت إلى اليمن بمساعدة الأقمار الصناعية الأمريكية، وأجهزة الاتصال الخاصة المربوطة بها من شبكة (الثريا)، في مثل هذه الأجواء كان لا بد أن تنتعش القاعدة التي تسعى لاستخدام اليمن كقاعدة للتدريب والعمليات، فهذا البلد المحشور بين مناطق غنية بالنفط، ويقع على طرق شحن بحري رئيسة، تُعاني فيه القوانين من الغياب، ولعله بذلك أصبح الحاضنة المناسبة لولادة ونمو الابن الشرعي لإمبريالية القرن الحادي والعشرين (القاعدة).

ومن الملاحظ هنا، أن القاعدة بدأت تستهدف على نحو متزايد الحكومة اليمنية وجهازها الأمني، بما يكفل إضعاف الدولة وأجهزتها وصولاً إلى تفكيكها تحت وطأة الاتهام بالفشل، وفي هذا السياق، قال: عبد الكريم الأرياني رئيس الوزراء اليمني السابق "كان يتعين أن يشكل الهجوم على السفينة يو. أس. أس. كول، أكبر تحذير لنا من القاعدة، لكن لا أعتقد أن أحداً أهتم بمحاربتها في ذلك الوقت، ولذا أصبحت مواجهتها الآن أكثر صعوبة مما كان عليه الأمر عام 2000م".

حيث جرت تلك العملية على اليمن خراباً لن تصمد أمامه حكومة الرئيس علي عبد الله صالح اليمنية طويلاً، بسبب اختلاط الأهداف النبيلة بالرديلة، والعشائري بالقانوني، لأعضاء القاعدة من أبناء القبائل، وتحويل تفجير هذه السفينة، إلى مُبرر أمريكي لرفع الغطاء التدريجي عن

الحكومة اليمنية، تمهيداً لإعلان فشلها كدولة، وذلك بسبب الطريقة التي تعاملت بها مع المشتبه بهم كمشاركين في الهجوم على السفينة، بعد أن أطلق سراح بعضهم، وهرب بعضهم الآخر من السجون، ما عمق التوتر بين اليمن والولايات المتحدة الأمريكية، كما رفضت اليمن تسليم اثنين من مواطنيها للولايات المتحدة واحداً منهم يعتقد بأنه العقل المدبر للهجوم على السفينة، وبدت الحكومة عقب النجاحات الأولى في اعتقال وقتل الناشطين في القاعدة بعد 11 أيلول غير راغبة في الاستمرار في المواجهة مع القاعدة لخشيته من فقدان تأييد العشائر والشخصيات الدينية، إلا أن الحكومة كثفت خلال الشهر الأول من عام 2010م هجماتها على ميليشيات القاعدة بعدما تلقت مساعدات عسكرية أمريكية، ولشعورها بأن القاعدة باتت تشكل تهديداً مباشراً لها.

لكن ذلك لا يستقيم مع رضا وقبول العشائر التي تحتاج لها في ذلك الوقت بسبب نزاعها مع الحوثيين في الشمال، والحراكيتين في الجنوب، فهي أمام خيارات صعبة ولزبما قاتلة وخطيرة، مفادها بأن خسارتها للقبائل ستؤدي إلى انتصار الحوثيين، وهذا سيجر اليمن إلى المزيد من الانقسامات وإثارة شهوة التمرد لدى قبائل أخرى في حال اختلافها مع الحكومة لأي سبب كان، أما عدم استجابتها للضغط الأمريكي لاجتثاث القاعدة فإنه سيعرض اليمن لمخاطر الاستحواذ الخارجي وبدء عصر التدخلات العسكرية المدمرة التي بدأت بقصف مناطق القبائل ملاذ القاعدة المرجح.

يُستنتج من ذلك بأن مطاردة الحكومة للقاعدة في اليمن أدت إلى نتائج سلبية تُشبه النتيجة نفسها التي حصلت عليها الحكومة الباكستانية جراء القصف الأمريكي لمناطق القبائل على الحدود مع أفغانستان، وتزايد شعبية التنظيم بين القبائل في كلا البلدين، إن كل ما تقوم به الحكومة اليمنية ضد القاعدة لا يساعدها في النجاة من الشرك إنما العكس هو الصحيح، لذا فإن استمرار المواجهة وتصعيدها يعني بأن تنظيم القاعدة موجود وقوي ويحتاج إلى المزيد من الإمكانيات والتدخل الإضافي (الخارجي) المقترح على اليمن، وعلى أية حال فإن حكومتي البلدين المسلمتين (اليمن والباكستان) في ورطة قوامها سفك الدم الإسلامي، وتقديم الوطن كهدية للآخرين، وكخلاصة للجهد اليمني في محاربة القاعدة فإنه تم إدراجه على لائحة الدول الأخطر في العالم بسبب وجود القاعدة فوق ترابه، وتحوله إلى مُصدِر للإرهاب العالمي، وفي تقرير نُشره مركز سابان للسياسة الخارجية أعدّه الكاتب (لابروس رايدل) قال "لقد تبين إن محاولة تدمير طائرة الركاب الأمريكية، التي كانت متجهة عشية عيد الميلاد 2010م، من أمستردام إلى ديترويت، تظهر تزايد طموح جناح القاعدة في اليمن وتحولها من حركة تعمل في داخل اليمن إلى لاعب بارز على مسرح الجهاد الإسلامي العالمي منذ بداية عام 2009م". (المصدر-

لابروس رايدل، مركز سابان للسياسة الخارجية )

وفي هذا السياق قالت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في كانون ثاني 2010م "إنّ الوضع في اليمن خطر على الاستقرار في المنطقة والعالم" وذلك بعد لقائها رئيس وزراء قطر حمد بن جاسم في واشنطن وأضافت "ونحن نرى تداعيات عالمية للحرب في اليمن والجهود الجارية للقاعدة في اليمن، لاستخدامه كقاعدة لشن هجمات إرهابية على مسافات بعيدة خارج المنطقة تكللت بالنجاح" وفي هذا السياق فإن الولايات المتحدة وحلفائها الألمان والبريطانيين والأسبان واليابانيين أقدموا على إغلاق سفاراتهم في العاصمة اليمنية، تحسباً لهجمات القاعدة ضد دبلوماسيهم هناك، كخطوة مكملة لتضخيم حجم الخطر القاعدي في اليمن وإجبار السلطات اليمنية على الإذعان لطلبات الغرب في ممارسة دور عسكري ضد القاعدة.

وفي سياق وصف الخطر القادم من تنظيم القاعدة في اليمن يُفيد نفس التقرير "إنه ومنذ اندماج قاعدة اليمن مع قاعدة المملكة العربية السعودية في بداية عام 2009م، وتغيير اسمه ليصبح [القاعدة في شبه الجزيرة العربية] صعدت قاعدة اليمن من مستوى عملياتها في اليمن نفسه، وضربت أهدافاً داخل السعودية، وتحولت لتعمل على المسح الدولي ومن الواضح أن حكومة الرئيس علي عبدالله صالح، التي لم تُسيطر يوماً بالكامل على كل مناطق البلاد، واجهت سلسلة من المشكلات المتزايدة، أصبحت معها بحاجة لدعم أمريكي كبير لكي تتمكن من هزيمة القاعدة في شبه الجزيرة العربية". (المصدر- المصدر السابق نفسه)

"ومن المعروف أنّ القاعدة كانت منذُ أمد بعيد ناشطة في اليمن، موطن أسرة أسامة بن لادن الأصلي كما نفّذت أول هجمة إرهابية رئيسية لها في عدن ضد (فندق جولدن مور) في مدينة عدن عام 1992م وعملياتها الثانية ضد البحرية الأمريكية في عام 2000م، وكادئاحدى خلايا القاعدة أن تُغرق السفينة الحربية الأمريكية (يو.أس.أس. كول) لكن قبل نحو سنة، توحد جناح القاعدة في السعودية واليمن، بعد تعرض الجناح السعودي لقمع شديد من جانب السلطات السعودية بقيادة نائب وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف". (المصدر- المصدر السابق نفسه)

ويضيف التقرير "غير أنّ القاعدة في شبه الجزيرة العربية ما لبثت إن أظهرت مخالبتها في آب 2009م، حينما كادت أن تنجح في إغتيال الأمير المذكور من خلال هجوم انتحاري، بعد أن تمكن مجندها من المرور بمطارين على الأقل وهو في طريقه لتنفيذ عملياته، ومن المُعتقد الآن أنّ صانعي المتفجرات التي كان يحملها ذلك الشخص الانتحاري هم أيضاً من صنعوا المادة المتفجرة التي حملها النيجيري عمر الفاروق عبد المطلب لتفجير الطائرة الأمريكية عشية عيد الميلاد".

"ففي اعترافها بمسؤوليتها عن محاولة نسف الطائرة في سماء ديترويت تباهت القاعدة في شبه الجزيرة العربية بصناعة تلك المادة، التي لم تتمكن كل الأجهزة ووسائل التكنولوجيا الحديثة، ولا الحواجز الأمنية في مطارات العالم من كشفها، وامتدحت القاعدة في بيانها الإخوة المُجاهدين في قطاع التصنيع لتكبيهم مثل هذه المادة المتقدمة جداً وتعهدت بالقيام بالمزيد من الهجمات، والحقيقة أن اليمن عمل بين فترة وأخرى خلال العقد الماضي للقضاء على

القاعدة لكن دونَ أيِّ نجاحٍ يُذكر، ويبيِّن التقريرُ إن سببَ هذا الإخفاق هو أن حُكومة الرئيس علي عبد الله صالح تواجهُ مُشكلات كبيرة تحتاجُ إلى من يُساعدُها للتغلبِ عليها".

ثالثاً- إطلاقُ يدِ القراصنة الصوماليين في بحرِ العَرَبِ وبابِ المندبِ لصناعةِ ذرائعِ تُبرر الوجودَ العسكري الأمريكي والإسرائيلي المباشِر.

تأكد لدى قيادة حلف شمال الأطلسي، وفقاً للعميد (مارك فيتزجيرالد) وهو أحد القادة العسكريين لقوات الحلف في المحيط الهندي، "إنَّ القراصنة الصوماليون يتلقون الكثير من الإمدادات اللوجستية ويحصلون على معلوماتٍ عن مواقع السفن من مُتعاونين يمنيين" وروجت الصحافةُ الغربية لهذا القول وعلى نطاقٍ واسعٍ كصحيفة (جين نوفاك) الأمريكية، بادعائها "إنَّ قراصنة صوماليين يُخفونُ سفنهم الرئيسية في المياه الإقليمية اليمنية".

الأمرُ الذي يقودُ إلى الاعتقاد، بأنَّ الولايات المتحدة الأمريكية تريدُ أن تُوفرَ تبريرات للتواجدِ في المياه اليمنية، وفوق التراب اليمني في وقتٍ لاحق، ومنطقة القرن الأفريقي بأيِّ شكلٍ من الأشكال، والترويجُ عبر تقاريرها إلى أنَّ جماعات إرهابية تغادرُ الصومالَ إلى اليمن، مثلما قالت سابقاً بأنَّ اليمنَ هو طريقُ عبورِ عناصر القاعدة إلى الصومال، وأشارت نفس الصحيفة إلى أنَّ لجنة الأمم المتحدة لمراقبة حظر الأسلحة المفروض على الصومال، قالت إنَّ اليمنَ هو المصدر الرئيس للأسلحة والدخيرة المحظورة، وبحسب ما قررته اللجنة، فإنَّ عجزَ اليمن عن وقف تهربِ الأسلحة على نطاقٍ واسعٍ شكَّلَ (عائقاً رئيساً لإعادة السلام، والأمن في الصومال) ويلاحظُ هنا من خلالِ هذا التكرارِ لأسماء الدول المُستهدفة ضمن مشروع الشرق الأوسط الجديد، هو تكريس التهم ضدها حيثُ سنجدُ أسماء هذه الدول ضمنَ لائحة الدول الداعمة للإرهاب أو الدول المارقة، وهي نفس الدول الفاشلة التي تحتاجُ إلى إعادة تأهيل من قبل الدول الناجحة، وجميع هذه الدول تمتلكُ ثروات وفيرة من الطاقة الحيوية كالنفط والغاز سواء في الشرق الأوسط أو أوراسيا أو القرن الأفريقي، ويعني هذا بأن هذه الدول غير قادرة على إدارة مواردها، لا بل إنَّ وجود هذه الإمكانيات معها يُشكلُ خطراً على السلام العالمي، ويوجب إيجاد طريقة ما لرفع أيدي تلك الدول عن حقول الطاقة والنفط والغاز في أراضيها.

بناءً عليه يُلاحظُ بأنَّ مُصممو استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي بعد 11 أيلول 2001م ميزوا بين الإرهاب كمتغير تابع، والنفط كمتغير مُستقل، نظراً لقدرة كلا المتغيرين على توفير أسباب وجيهة وبشكلٍ مُستمر قوامها الحفاظُ على مصادر الطاقة عبر التدخُل العسكري لحمايتها من الإرهاب، مما يعززُ الاعتقادَ بأنَّ الالهات خلف مصادر الطاقة هو المُشكل الرئيس لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي أولاً، وخدمة مصالح الحلفاء المُلتحقين بالدائرة الأمريكية

ثانياً.

ولظاهرة القراصنة أضحت أبعاداً استراتيجية أخرى، أبرز ملامحها بأن هناك قوى كبرى استحوذت عليها وأصبحت تتحكم بها، ولعلّ الدول التي تمتلك رؤى واستراتيجيات لتلك المنطقة هي المرشحة لملاحظة أيّ متغير في تلك المياه وفي مقدمة تلك الدول إسرائيل والولايات المتحدة، وهذه الظاهرة توازي في الأهمية تنظيم القاعدة نظراً لقدرتها الخارقة في جذب التدخّلات الخارجية إلى منطقة باب المندب، لأنها تهدد سلامة إحدى أهم الطرق البحريّة في العالم.

لقد رصد المكتب الدولي للملاحة البحريّة (هان) أكثر من 51 هجوماً للقراصنة الصوماليين منذ مطلع عام 2010م فقط، ويحتجزون لغاية آخر يوم في عام 2010م، أكثر من 50 سفينة بينها واحدته تحمل 40 دبابة، ويصل عددهم إلى 1100 رجل مؤرّعين على أربع مجموعات ومُعظمهم من خفر السواحل السابقين، ويستخدمون زوارق سريعة جداً تعمل انطلاقاً من السفينة (أم) وهم يملكون أسلحة رشاشة وقاذفات قنابل، وقنابل يدويّة ولديهم قاذفات صواريخ وهواتف تعمل بنظام (الدي بي أس) العاملة بواسطة الأقمار الاصطناعيّة، وتتراوح الفديّات التي يطلبها القراصنة بين مئآت الآلاف وملايين الدولارات، وحسب السفينة التي يستولون عليها وهويّات الرهائن، وتفيد تقديرات حديثة بأنّ القراصنة حصلوا على حوالي 25-30 مليون دولار في الربع الأول من عام 2010م، ويتضح هنا أن القراصنة لم يعودوا مجرد أشخاص انتهازيين، أو هائمون في البحار على غير هدى، بسبب الفوضى التي تنهش بلدّهم، وإن كانت بدايتهم بسبب هذه الدافعيّة، لكن هناك قوى عالميّة التقطت هذه الفوضى وجيرتها في سياق استراتيجيتها الهادفة إلى تحقيق مآربها في تلك المنطقة، ولعلّ إسرائيل والولايات في مقدمة تلك الدول.

فأصبحت هذه الظاهرة الفوضويّة، تخدم مخططات الإدارة الأمريكيّة وإسرائيل، الهادفة إلى فرض النظام في الأماكن التي تسودها الفوضى، بهذا فإنه يُمكننا ملاحظة أنّ الطوق الأمريكي الإسرائيلي حول باب المندب قد اكتمل، بالسيطرة على إريتريا وإخضاعها، وتحييد جيبوتي واستخدام جزء من أراضيها لتشغيل بعض القواعد الاستخباريّة الأمريكيّة، والتواجد العسكري البحري الدائم بحجة مطاردة القراصنة، والتأهب للتدخل في اليمن، لقد شكّلت اعترافات الخلية الإرهابيّة التي تم القبض عليها في صنعاء، في منتصف عام 2009م، دليلاً حاسماً ونهائياً على خُطورة الدور الإسرائيلي والمستويات العدوانيّة التي وصل إليها، وأقرت هذه الخلية بارتباطها الوثيق بمكتب رئيس وزراء إسرائيل مباشرة وكشفت عن الكثير من الخبايا والخطط التي تضمها إسرائيل لليمن.

الأهداف الأمريكيّة والإسرائيلية في باب المندب

يَنصَبُ اهتمام الولايات المتحدة الأمريكيّة وإسرائيل بالدرجة الأولى على رفع يد العرب عن منطقة باب المندب والبحر الأحمر بوجه عام، وذلك من خلال التواجد المكثف لهما فيهما، بهدف التّخضير لتدويلهما بدءاً من منطقة خليج عُمان إلى خليج العقبة إلى قناة السويس

وشرعن وجودهم البحري الدائم فيهما وإخضاع الجزر العربية المتواجدة في عنق المضيق للإشراف الدولي.

وأثناء تتبُّعٍ لظاهرة القراصنة الصوماليين، وملاحظة تمدد هذه الظاهرة التي وصلت فعاليتها إلى منطقة باب المندب وخليج عدن، استغربت عدم تضرر إسرائيل من تلك الظاهرة التي مسّت بضررها دول كبرى كالصين واليابان وألمانيا وروسيا، يُضاف إلى ذلك عدم عثوري على أيّ تعليق إسرائيلي من قريب أو من بعيد حول القراصنة، ولم أعثر على أيّ نوع من أنواع الاعتداءات على السفن الإسرائيلية المارة عبر باب المندب كما حصل مع مئات السفن الأخرى، علماً أن أكثر من 1500 سفينة إسرائيلية تعبر هذا المضيق سنوياً وهو نفس الأمر الذي حصل مع الولايات المتحدة الأمريكية، ففي تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم (95) الصادر بتاريخ 11 حزيران 2009م وجدنا الآتي:-

"تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية قاعدة عسكرية في جيبوتي، وهي الوحيدة من نوعها في أفريقيا وهي مخصصة للتنسيق كمركز إقليمي لمحاربة الإرهاب ودائرة اختصاصها الصومال براً وبحراً، وميزانيتها تُقدَّر بـ 100 مليون دولار وقد مولت المخابرات المركزية الأمريكية عدداً من الشبكات والتنظيمات الصومالية لمحاربة الإرهاب، وبمساعدة من هذه الوكالة أسس في إقليم (بولاند) الصومالي قاعدة عسكرية أخرى من مهامها الاستخباراتية الإشراف واعتقال المشتبه بهم كإرهابيين والتحقق معهم، وفرض الرقابة على الموانئ والمطارات وحماية الأجانب، أي إن الولايات المتحدة تتمتع بسلطات واسعة في إقليم بوتلاند الذي تنطلق من شواطئه عمليات القراصنة وتستطيع واشنطن التحرك لوضع حد لها إن أرادت ذلك".

"ولكن في كل مرة تُثير فيها وسائل الإعلام العالمية الانتباه إلى عمليات القراصنة في بحر العرب تخرج على الفور أصوات أمريكية ذات خلفيات استخباراتية تُقلل من شأن القراصنة بقولها بأنه لا يمكن فعل أيّ شيء أزاء هذا الأمر، وبأن الرد محفوف بمخاطر عديدة على أمن الملاحين وسفن الشحن، وتُقدم تلك الجهات الأدلة على أن لا علاقة للقراصنة بتنظيم القاعدة، أو بالإرهاب العالمي، ولا توجد أيّ ارتباطات للقراصنة بالإسلاميين.

الإعلان عن اليمن ودول القرن الإفريقي المطلة على باب المندب كدول فاشلة

مفهوم الدولة الفاشلة:-

يُطلق هذا الوصف على الدول التي لا تستطيع ممارسة واجبها السيادي داخل حدودها الإقليمية والدولية، وتنفرد بممارسة القوة على اعتبار أن السلطة هي اختكار ممارسة القوة، وذلك بسبب بروز قوى وميليشيات أو أحزاب مسلحة أو جترالات عسكريين متمردين، أو تجار مخدرات، تنافس الدولة على هذا الاحتكار، لتفقد الدولة تدريجياً قدراتها الوظيفية والسيادية تجاه البلاد التي تحكمها ويصبح من المشكوك فيه وجود دولة ما فوق هذه الأرض أو تلك، وعلى ضوء ذلك أصبح (دولة فاشلة States Failed).

ويعرّف (مركز أبحاث الأزمات) في كلية لندن للدراسات الاقتصادية الدولية الفاشلة بأنّها: انهيار الدولة الجزئي أو الكلي وعدم تمكنها من أداء وظائف التنمية الأساسية وحماية أمنها العام والأمن الفردي للمواطنين وفرض سيطرتها على أراضيها وحدودها، ووفقاً لمؤشر مجلة (FOREIGNPOLICY) الأمريكية التي تجري تقييماً سنوياً باستخدام هذا المؤشر لتسمية الدول الفاشلة والذي يتكوّن من إثني عشر درجة وعاملاً دالاً، ومن هذه العوامل وجود دولة داخل دولة، وبروز نخب سياسيّة أو عسكريّة، تسمّح بتدخّل دول أخرى، والتأثير المباشر على سياسات هذه الدولة وقراراتها.

وتناول العديد من المفكرين والساسّة الغربيين في أدبياتهم وخطاباتهم وتحليلاتهم السياسية، مصطلح (الدولة الفاشلة) وتحليل مدى خطورته على الأمن العالمي وعلاقته بالإرهاب العالمي وذلك كمقدمة لإدراج الدول المُستهدفة ضمن هذا الكشف وتبرير التدخل في شؤونها الداخلية وصولاً إلى فرض الوصاية عليها، من خلال إرسال قوات دولية، أو خبراء عسكريين لتدريب قواتها المحليّة، وإطلاق يد البعثات الاستكشافية والتدريبية في مختلف المجالات لتمكين هذه الدولة أو تلك من بسط نفوذها على كامل أراضيها، وأخيراً اللجوء إلى الاحتلال العسكري المباشر لتلك الدول، إن لزم الأمر.

#### خلاصة

إنّ نتيجة الصراع العالمي على منطقة باب المندب ستكون لها ضحّة واحدة هي الجمهوريّة اليمنيّة، وخاصة بعد سقوط الدولة اليمنيّة بيد جماعة الحوثي المدعومة من الرئيس السابق "علي عبد الله صالح" داخلياً ومن "إيران" إقليمياً، بالإضافة إلى خراب دول منطقة القرن الإفريقي، لصالح وجود منظم وثابت على سواحل تلك الدول من قبل الآخرين، يحدث ذلك حالياً وسيواصل مستقبلاً رغم نجاح الشعب اليمني في خلع مستبدة الوطني، لكنه بالمقابل لم ولن يتمكن من تسوية معضلات داخلية لديه لا تقل خطورة عن (ظلم الحاكم الوطني واستبداده) كفشل الحكومات اليمنيّة المتعاقبة في التغلّب على خطر التقسيم الذي يهدد وحدة التراب اليمني، وخطر الحرب الأهلية المُصاحبة لكل ذلك.

في ضوء استقرار الوجود الإسرائيلي والأمريكي على طول الساحل الإريتيري الذي تملكّت إسرائيل أجزاءً مهمة منه بالمال وأصبح جزءاً من ممتلكاتها الخارجية، وسيطرة المخابرات الأمريكية على القراصنة الصوماليين.

لعلّ هذا الخليط من العوامل المُفجّرة لتلك المنطقة من الأرض يقود إلى بروز خيار التّدخل الدولي فيها بواسطة مجلس الأمن نظراً لأهميتها الاستراتيجية لخطوط الملاحة الدوليّة، ونقل النفط والغاز عبرها من الخليج العربي إلى العالم، وهي نفسها ممر التجارة الرئيس لدول جنوب شرق آسيا مع أوروبا ودول البحر الابيض المتوسط، إذن في لحظة ما ستبدو الفوضى فيها غير قابلة للاحتمال، ولا مجال للجُمها إلا عن طريق (التدويل) وهو الخيار الأكثر استخداماً من قبل الخلفاء بعد نهاية الحرب الباردة، لأنّ تدويل مُشكلات الدول الصغيرة والمُستهدفة ضمن

أجندة الأهداف الأمريكية خلال القرن الحادي والعشرين هو المدخل الأكثر ملامسة لتطبيق أهداف استعمارها المتجددة.

وهي الوصفة التي صممت لإسرائيل حضوراً ودوراً فاعلين في الأنشطة العسكرية الاستراتيجية لحلف شمال الأطلسي في المنطقة الواقعة بين بحر العرب ومضيق جبل طارق، يعنى ذلك بأن مساعي إسرائيل التاريخية تكلفت بالنجاح لاعتمادها كركيزة إقليمية من قبل الحلفاء، وكان اتفاق وزيرتي الخارجية الإسرائيلية (تسيفي ليفني) و وزيرة الخارجية الأمريكية (كوندوليزا رايس) مع نهاية الهجوم على قطاع غزة في كانون الأول 2009م، والقاضي بإشراك إسرائيل بجهود الحلف العسكرية في مراقبة وتوقيف وتفتيش السفن المشتبه بها في بحار تلك المنطقة، ويعد تمكن البحرية الإسرائيلية بإرشادات مباشرة من الأقمار الصناعية الأمريكية من الإمساك بسفينة أسلحة إيرانية محملة بالأسلحة والعتاد الحربي كانت متجهة إلى قطاع غزة عبر سيناء وفقاً لزعيم إسرائيل بتاريخ 5 آذار 2014م، أحد تجليات هذا التطور الذي منح إسرائيل دوراً إحلالي حل محل الدور العربي المفترض في هذه المنطقة العربية، ما يحرم الدول العربية كافة من المشاركة أو الإطلاع على خفايا هذه الاستراتيجية المحاقة للمستقبل العربي.

#### مصادر المقالة ومراجعتها

1- عبدالرحمن علي بن محمد الجفري، رئيس حزب رابطة أبناء اليمن، المؤتمر الأكاديمي العلمي الذي نظمه معهد الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن 26-27/11/1995م.

2- علي عبود راضي، الاستراتيجية الصهيونية في منطقة القرن الأفريقي، مجلة الأمن القومي، بغداد، أيلول، 1991م، ص 110

3- المنتدى العربي للدفاع والتسلح، التاريخ العسكري العام – general military history

4- نزار العبادي، احتلال جزيرة حنيش. أسرار المؤامرة

5- لابروس رايدل، مركز سابان للسياسة الخارجية الأمريكية

6- foren policy magazen 6- دليل الدول الفاشلة عدد تموز/ آب 2005م

7- foren policy magazen 7- دليل الدول الفاشلة عدد تموز و آب 2005م